الثورة
الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م العدد (17400)

الأستاذ الدكتور علي هود باعباد الأمين العام المساعد لاتحاد الجامعات العربية السابق لـ"الثورة":

البلد بحاجة إلى الإعلام الهادف الذي يؤلف بين القلوب ولا يزرع الفُرقة

أسئلة كثيرة لا زالت متكومة على طريق الحوار الوطني في ظل تباينات سياسية داخل إطار الكيان الواحد ، فتحت إفتة الحراك تحتد الرؤى حد الخصام ، وتحت مظلة الوفاق تتجاذب السياسات والخطب والإعلام حد دوامة الجدل والصراع ، وتحت إطار القوى التي لم توقع على المبادرة تشتد أوتار استمرار الساحات ، بين قوى مستقلة وقوة قتلها الماضي العقدي غير القابل إلا للجدل العدمي حول واقع عاشته الأمة منذ ١٤ قرناً.. في حوار صحفي مع الإستاذ الدكتور علي هود باعباد الأمين العام المساعد لإتحاد الجامعات العربية السابق وأحد أشهر أساتذة الثقافة الإسلامية على الساحة اليمنية تطرقت أسئلة صحيفة (الثورة) إلى بعض قضايا الخلاف الآنية على الساحة والوطنية وعلاقة هذه القضايا بمسار الحوار الوطني الذي يعول عليه ترميم الإنقسامات داخل الصف اليمني الذي عرّجته الديمقراطية المشوبة بالصراعات..

الدكتور علي هود باعباد كان معرض ردوده واضح المسارات والرؤى إذ طرح إجابات محورية حول مستقبل التعددية السياسية في اليمن في ضوء معطيات التوجه الشّبابي لإنشاء أحزاب سياسية جديدة وشبابية ، داعياً الشباب إلى التركيز الكامل على العلم والمعرفة كوقود حقيقي للبناء والتنمية والتطلع أكثر من تركيزهم على السياسة ومساراتها الكيدية المتوهة.. وفنّد باعباد أبعاد مطالب الحراكيين واتخاذهم السياسة كسبيل للوصول للسلطة كغيرهم من القوى المتزاحمة داخل البلد في الطريق إلى هرم السلطة . ولم يغفل الأخطاء التي اكتنفت مسيرة الوحدة اليمنية المباركة ملقية بظلال سلبي على تعقيد الأزمة التي شهدتها البلاد وكذا السبل الكفيلة بمعالجة تلك الأخطاء وتعزيز عصمة اليمنيين من الشتات.. لكن البداية في هذا الحوار كانت من إيقاع الخطوات الحثيثة على طريق الحوار الوطني... إلى ما دار في الحوار

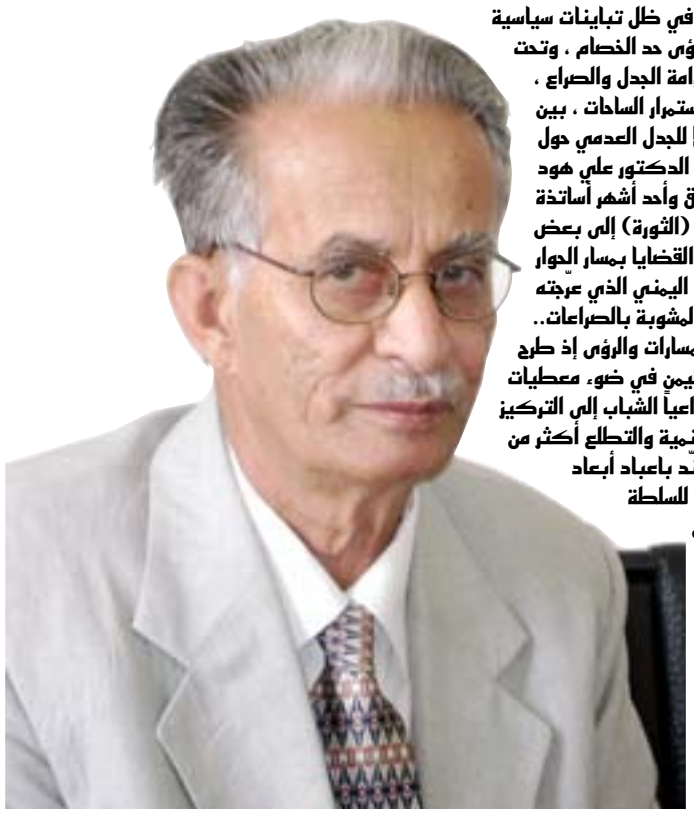

حاوره / محمد محمد إبراهيم

 # # في البدء .. تحركت خطوات الحوار الوطني باتصالات ولقاءات لجنة التواصل مع الشباب والقوى السياسية في الداخل والخارج.. كيف تنظرون لهذه البداية خصوصاً مع أنهم في الخارج؟

– في البدء أرحب بكم وأشكر صحيفة الثورة على اهتمامها المتواصل بنقاش مختلف القضايا المجتمعية.. وذهاباً إلى الإجابة على سؤالكم.. أرى أن هذه الخطوات هي الطريق الصحيح إلى الحوار الوطني الناجح بين أبناء الوطن الواحد في الشمال والجنوب، وعليهم تحقيق طموحات وآمال أبناء الوطن من الحوار القادم بمسؤولية كبيرة وعظيمة وتاريخية.. إن اليمن في حاجة إلى حكمة الحكماء من أبنائها السياسيين وقادة الأحزاب الوطنية المخلصة لليمن السعيد.

 # ما هي دعوتكم للقوى السياسية في ما يتعلق بالأهم في عملية الحوار.. أو ما هي رؤيتكم للقضايا التي تتطلب البت فيها على مشارف الحوار الوطني؟

– السياسيون إذا صلحوا صلحت اليمن كلها شمالها وجنوبها شرقها وغربها، والعكس صحيح ، ولذا عليهم عدم الخروج عن الثوابت اليمنية وتحديد المبادئ العامة للحوار والاستفادة من مواثيق الحوارات السابقة مع وضع الحلول المناسبة للقضايا التي ستوضع أمامهم لليمن بعامة والجنوب بخاصة..

 # # في الوقت الذي يرى فيه الساسة والمحللون أن الفيدرالية الاتحادية هي الحل لمشكلة اليمن الترامية شمالاً وجنوباً.. ما هو رأيكم في الفيدرالية الاتحادية؟

– أرى أن الحل إمارات أو أقاليم تحت مظلة وسيادة الوحدة.. كل إقليم يضم عدداً من المحافظات ويكون له حكومة محلية وبرلمان ويكون بين محافظات منسجمة ثقافيا وحدوديا للقضاء على المركزية الإدارية والمالية مع وجود تنافس بين الأقاليم في مجال التنمية الشاملة.. فيما ترتبط الأمور السيادية بدولة وحدوية قوية وعادلة على رأس هذه الأقاليم ، وتكون الدولة أهم عوامل التحفيز والدفع بالتنافسية التنموية والاقتصادية بين هذه الأقاليم ، وهذه هي الفيدرالية الاتحادية ، كما هو قائم في الإمارات العربية المتحدة..

 # برأيكم لماذا يتضايق المجلس الأعلى للحراك من الفيدرالية ؟

– قادة الحراك منقسمون في ما بينهم منهم من يؤمن بالوحدة ومنهم من يؤمن بالفيدرالية بين إقليمين ومنهم من يؤمن بالانفصال فهم ليس على رأى واحد ، فكل هذه الآراء يجب أن توضع على أبناء الجنوب والحوار القادم.. فالحراك ليس هو الممثل الوحيد والأوحد لأبناء الجنوب..

المطالب الحراكية

 # مع هذه التباينات وتعدد كيانات وخطابات الحراكيين تبدو مطالبهم أكثر هُلامية.. كيف تنظرون إلى جوهر هذا التباين ؟

– الحراكيون يلعبون سياسة، والسياسة في الوقت الحاضر وسيلة للسلطة، فهم يستخدمون أكثر من ورقة سياسية وواقعية ذات صلة بالأخطاء الإدارية التي وقعت فيها الدولة في العقدين الماضيين في كل محافظات اليمن ولاسيما المحافظات الجنوبية ، حيث أن أغلبية الأراضي حكومية وكانت توزع على كل من أرادها وبدون قيد ولا شرط، كما أن الأراضي التي صرفت في المحافظات الجنوبية كثيرة ولأبناء محافظات أخرى ، فهي قد وزعت على كثير من أفراد الجيش والأمن والمسؤولين والقبائل و"المشوربين" (أي النافذين بالقوة خارج مظلة النظام والقانون) وليس لغرض السكن أو الاستثمار، ولكن لغرض الربح والإثراء.. إن هذه الفترة شهدت أخطاء جسيمة خصوصاً بعد صيف ١٩٩٤ من ضمنها توزيع الأراضي التي كان من المفروض أن تباع بعد تخطيطها عن طريق البنوك فيمكن أن يشتري أي مواطن قطعة أرض ويدفع قيمتها إلى البنك وتذهب تلك القيمة إلى خزينة الدولة، ولكن الواقع عكس ذلك ولذا تشاهدون في المحافظات الجنوبية أراضي شائعة إما مسورة أو مركنة حتى في الوديان والصحارى والخبوت.

 # واليمن تمر بهذه المرحلة الصعبة من الصراع في أكثر من منطقة ، عطفاً على تلك الأخطاء الإدارية للدولة في الفترة الماضية .. كما ذكرت ماهي رؤيتكم لراهن ومستقبل الوحدة اليمنية ، وما هي دعوتكم للحفاظ عليها؟

– الوحدة اليمنية مبدأ من مبادئ الإسلام وثورتي سبتمبر وأكتوبر، ومن الثوابت اليمنية، ومن أهم مبادئ الأحزاب اليمنية السياسية، فمن تخلى عنها فهو يتخلى عن مبدأ من مبادئ الإسلام ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ومبادئ حزبه، والصراعات بين الخلق جميعاً سنة من سنن الكون قال تعالى:)) وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ((. ولذا علينا كيمنيين أن نعالج قضايانا ومشكلاتنا التي تواجه الوحدة اليمنية بروح من العقل والحكمة بدلا من الصراع والقتال والفتن والأحقاد والكراهية، التي لاتليق بنا كمسلمين أولاً وكيمنيين ثانياً ، فكلنا غير رابحين بل خاسرون في هذه المعارك، ولذا فإن الآلفة بين القلوب، والمحبة بين الأفراد والجماعات، والتسامح بين الفئات والأحزاب هي الحل لتثبيت الوحدة اليمنية، فهي وحدة قلوب ومبادئ قبل أن تكون وحدة أرض وحُكم ، ونأمل من الحوار الوطني بين أفراد الأحزاب والفئات أن يحل هذا النوع من الخلافات والصراعات والقتال حول الوحدة..

تنظيم القاعدة

 # احتدام الحرب مع القاعدة أنهك مقدرات البلد ، برأيكم ما الحل مع القاعدة ، كتنظيم يستهدف الإسلام في المقام الأول؟

– بالنسبة للقاعدة أنا أرى أن الحوار والتعايش وعدم الحرب هو الحل ، فالقاعدة مجموعة من الشباب الذين يؤمنون بالجهاد على الأفراد والمجتمعات والحكومات من منظور إسلامي على أساس أنهم كفرة ولا يطبقون شريعة الله ، وفي هذا يخالفهم أغلبية علماء اليمن والعالم الإسلامي ، ولذا فإن القتال ضدهم لا يحل المشكلة، ولكن الحوار والنقاش الفقهي العلمي هو السبيل الأمثل ولا أقول الأوحد ، كذلك على الحكومة وضع البديل عن فكر وثقافة تنظيم القاعدة بايجاد الوعي والثقافة بين الشباب وأفراد المجتمع ، كما أن سلوك بعض المسؤولين في أجهزة الدولة يتنافى مع القَسَم الذي أعطوه عند تولّيهم مهامهم ، فالمشكلة أن القاعدة تربي وتثقف أفرادها عقائديا وفكريا ، معتمدة في إقناعها لهؤلاء الشباب على الأخطاء التي نشاهدها على شاشة التلفزيون وفي الواقع الملموس من قبل النظام ، فالمرجعية للنظام ومسؤوليته هو الإسلام فكرا وسلوكا، فعليهم أن يحاسبوا أنفسهم قبل أن تتخذ القاعدة ذلك وسيلة للحرب عليهم ، وإلا سيكونون مثل المؤمنين الذي يقولون ما لا يفعلون، قال تعالى: (يا أيها الذين أمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبرمقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) .

أخطاء أخرى

 # أشرتم سابقاً أن مشاكل الأراضي انعكست سلبا على اليمن ككل خصوصا في المحافظات الجنوبية، هل تقتصر أخطاء الدولة على استفحال مشكلة الأراضي أما ؟

– لا لا .. الأخطاء التي أضرت بالوحدة اليمنية وباليمن كثيرة منها: عدم الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق التي وقعها المسؤولون ومنها اتفاقية دولة الوحدة في أبريل ١٩٩٠ ووثيقة العهد والاتفاق التي جاءت بعد حوار وتفاوضات قبل حرب ١٩٩٤م فالمنتصر في حرب ١٩٩٤ فرض على المحافظات الجنوبية كل الأنظمة المطبقة في المحافظات الشمالية؛ خيرها وشرها، صالحها وطالحها، ولم يراع أن من شروط اتفاقية الوحدة هو أخذ ماهو جيد في الشمال والجنوب من أنظمة الدولة، وكما نعرف بأن النظام في الشمال سابقا قائم على مركزية النظام الإداري والمالي المصري، وسيطرة النظام القبلي ، مما انعكس كل ذلك على كل أنظمة الحكم في الشمال والجنوب، إضافة إلى الأخطاء التي ارتكبت من قبل المسؤولين والنافذين في توزيع الأراضي والمناصب والثروة وإعطاء بعض الفئات القبلية والمتنفذة مشروعات في محافظات الجمهورية الشمالية أو الجنوبية ، ليس لكفاءتها أو خبرتها، لكن فقط لأنه (ابن فلان أو فلتان) فنشاهد الوسطاء والضامنين للمشروعات النفطية والغازية والكهربائية أغلبيتهم من أبناء القبائل والمشائخ والمتنفذين الذين لا يعرفون التجارة ولا المشروعات، كذلك موظفو الجهاز الإداري والأمني والجيش أغلبيتهم من المحافظات الشمالية..

هذه الأخطاء بمجملها أعطت أعداء الوحدة منفذا سياسيا للترويج للانفصال على الوحدة، وكأن الوحدة هي تلك الأخطاء التي أُرْتُكِبَتْ من قبل قلة نافذة بقوة القبيلة والوساطة والمَحسوبية المعززة بطقم عسكرية خارجة على النظام والقانون.. وعندما يلمس المواطن تلك الأخطاء، تبدأ الأحقاد والضغائن بين أفراد المجتمع الواحد، إضافة إلى ارتفاع المعيشة والبطالة والإخلال في الأمن والاستقرار، مع قلة هيبة الدولة في نفوس المسؤولين وفئات المجتمع، نتيجة (للطبطبة على الظهور كما يقال) مما أفقد الدولة الهيبة في عمليتي الضبط والربط ، وأصبح كل حزب وكل قبيلة وكل فئة وكل مواطن هو الأمير... وهو الحاكم والقاضي ، والرجل الأول وغير ذلك...

المستقبل الوحدوي

 # وما هي السبل الكفيلة بمعالجة تلك الأخطاء لإنقاذ المستقبل اليمني الوحدوي ؟

– العلاج للأخطاء التي ارتكبت في حق الوحدة، تبدأ من الاعتراف بالخطأ وإعادة الحقوق لأهلها واعتراف القوى القبلية والمتصارعة –أيضاً– بالدولة والنظام والقانون والمواطنة المتساوية بين كافة شرائح المجتمع ، والآلفة بين قلوب المواطنين من خلال القول والعمل من قبل أجهزة الدولة والعلماء والدعاة والندوات والمؤتمرات، والمساواة في كثير من الأمور الوظيفية والمادية والمشروعات ، وبث الأمن والأمان والمساواة بين إدارة المشروعات والوظائف في الشركات النفطية والغازية ، وإلغاء ضمانة الأشخاص أو المشائخ للمشروعات الأجنبية ، وإيجاد الحكم المحلي كامل الصلاحيات أو إيجاد نظام للأقاليم أو السلطة في إطار نظام الإمارات تحت سقف الوحدة والجمهورية اليمنية ، والمحاسبة القانونية لمن يرتكب أخطاء في حق الوحدة بالقول أو العمل، والصلح بين الأفراد والجماعات والأحزاب ، وإيجاد حكومة برلمانية قوية تفرض سيطرتها على الأفراد والجماعات والأحزاب والقبائل حتى تعطي للمواطن الأمن والأمان ، تقليل أعداد الأحزاب ومحاسبتها على قانون الأحزاب اليمنية رقم ٦٦ الصادر في١٩٩١م وقبل هذا كله ، يجب على الأحزاب جميعها كبيرها وصغيرها الاعتذار للشعب اليمني عما ارتكبته من أخطاء.

تقريب ثقافي

 # # في ظل الحزبية والتناوشات السياسية .. كيف تنظرون إلى سير قافلة التعددية والديمقراطية في اليمن ؟

– للحقيقة أنا وصلت إلى قناعة شبه كاملة إلى أن الأحزاب السياسية في الجمهورية اليمنية أصبحت عائقا للتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، فهي دائما في صراع في ما بينها، وخلال المرحلة أو العقدين الوحدويين لم نلاحظ أي حضور أو إسهام تنموي رغم الضجيج الإعلامي وضجيج الصراعات.. فالحزبية والديمقراطية في اليمن تسير سيرا غير لائق بها .. الحزبية مسؤولية وطنية لتنمية البلد قبل أن تكون جدلاً محتدماً يضيع فرص البناء في دوامة السياسة ، والحزبية مسئولية اجتماعية تنافسية لإصلاح ذات الشأن لا لتفريقهم ، ولكن الحزبية في اليمن أخلت بكثير من مبادئها ، كاحترام الرأي والرأي الآخر، وعدم تخوين الآخر، والتبادل السلمي للسلطة ، وعدم إشهار السلاح في وجه الآخر ، وبصورة إجمالية قلة الالتزام بما جاء في قانون الأحزاب اليمنية ، فكل حزب بما لديهم فرحون، والمواطنون هم المكرهون.. فضاقت الناس مما تعمله الأحزاب السياسية، فلم تحل لها مشاكلها المعيشية أو الخدمية والحياتية بصورة عامة حتى وصل الكثير من المواطنين – أنا منهم– إلى رفع شعار (لا حزبية بعد اليوم).

 # هل نفهم من هذا أن الديمقراطية فشلت في رسالتها؟

– ليس هذا فحسب، فالديمقراطية في بلادنا بلا رسالة حضارية ، نستخدمها بالطريقة اليمنية، نستخدمها في المهاترات والسب والشتم، والقدح في أعراض الآخرين، والكيد السياسي والإضرابات والاعتصامات وغير ذلك للحصول على المناصب ومكاسب مالية وسياسية كثيرا ما تضر بالبلد . إن القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية أصبحت من أخطر عوامل الفتنة ، وإثارة الأحقاد والضغائن بين المواطنين، بل تنشر خبرا وسرعان ما ينفي ذلك الخبر في موقع آخر. إن قانون المحاسبة على الإعلام لا بد أن يطبق على الإعلام المقروء والمسموع والمرئي إن البلد في حاجة إلى الإعلام الهادف المربي الذي يؤلف بين القلوب والمشاعر.

دماء جديدة

 # لكن الراهن يشهد ، دماء جديدة وشابة خاضت المعترك السياسي وتتمثل في الأحزاب الشبابية الناشئة.. فماذا يعني ذلك ؟

– يعني ذلك أن ما يجري من حركات شبابية حزبية هي انعكاس للواقع المجتمعي اليمني ، ومرحلة الشباب هي أخطر المراحل من عمر الإنسان، وفيها يبحث الشاب عن تكوين شخصيته السياسية وموقعه الاجتماعي، ولاسيما في المجتمع اليمني الذي أبتلي بجميع أنواع وأفكار الأحزاب، منها القومية والعلمانية والماركسية والإسلامية والمذهبية والعائلية والقبلية والطائفية ومنظمات المجتمع المدني التي نشأ أغلبيتها في دول أخرى، وتأثر بها كثير من الشباب اليمني نتيجة للهجرة إلى تلك البلدان للدراسة أو الرزق أو كليهما، وعليه فإنه من الصعب إبعاد الشباب اليمني من الأحزاب السياسية والتكتلات الاجتماعية والطائفية والقبلية، ولاسيما أنه معترف بها من قبل الدولة ولها قانون يسمى بقانون الأحزاب، ولكن أقول للشباب إن اليمن في حاجة إلى أمن واستقرار وتنمية شاملة لمدة عشرين سنة قادمة.. ولذا فإنني أنصح بعدم تكوين أحزاب جديدة فالموجود يمكن أن يتقلص إلى حزبين أو ثلاثة أحزاب لا غير.

 # كيف تنظرون إلى خطاب الشباب السياسي الحزبي؟

– خطاب الشباب السياسي المتدني والضعيف انعكاس واضح لضعف الشخصية المعرفية والثقافية المستنيرة، كما يعكس هذا الخطاب مجموعة من عوامل التقزيم والانغلاق والتشرذم الحزبي الضيق.. وهو ما يجعلني أدعو الشباب إلى العلم والمعرفة والعمل الدؤوب والتنمية الشاملة التي بها تبنى شخصية الشباب القوية في كل جوانب الحياة المادية والروحية، فالشباب هم عماد الأمة، والأمة هي التي تبني الحضارة اليمنية العربية الإسلامية القادمة، فلا يدخل الشباب في مزيد من الصراعات الحزبية والأحقاد والضغائن المذهبية وتفريق صفوفهم ,ثم أن الشباب في حاجة ماسة إلى الديمقراطية ولكن ديمقراطية بدون حزبية، يحترم فيها الرأي والرأي الآخر، ويكون هناك برلمان منتخب وحكومة برلمانية ولكن بلا أحزاب متصارعة تقتل بعضها بعض، وتخون بعضها بعض، ويتهم بعضها بعض بالتزوير في الانتخابات قبل أن تبدأ.

 # أخيراً أين تكمن مشكلة اليمنيين في هذا التعاطي مع التعددية والحزبية؟

– يجب إعادة النظر في الحزبية في اليمن ، فهي لا تلتزم بالمبادئ التي وضعتها في دساتيرها؛ فمثلاً موضوع الوحدة اليمنية كل الأحزاب مؤمنة بها كمبدأ وليس كوسيلة، ولكن للأسف بعضها يتنكر لذلك، والديمقراطية كمبدأ ولكن بعض الأحزاب يتطاول على الديمقراطية ويتعدى حدود الديمقراطية ولا أحد يحاسبه.. إن اليمن يعاني الكثير من الحزبية والحرية والديمقراطية التي هي حقوق للإنسان ولكن زادت عن حدها المكفول.. لتتداخل حرية وديمقراطية كل قوى سياسية في حرية القوى الأخرى حد الاقتتال.

◻ علينا أن نعالج قضايانا ومشكلاتنا بالعقل والحكمة بدلا من الصراع والقتال

◻ على الحكومة والأحزاب مراجعة السلوك والتصرفات التي تتعامل بها باسم الديمقراطية والحرية

◻ الحراك ليس الممثل الوحيد لأبناء الجنوب والفيدرالية الاتحادية لعدة أقاليم تحت مظلة الوحدة ودولة قوية عادلة هي الحل

◻ الأحزاب السياسية أصبحت عائقاً للتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعليها أن تعتذر للشعب

◻ الحزبية والحرية والديمقراطية من حقوق الإنسان لكنها زادت عن حدها المكفول